وقد تحققت ان الدلالة الناشية من ذات اللفظ عند القايل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم كيف و
دلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين ثابتة على المذهب المختار ايضا بلا تفاوت فما هو الجواب ههنا
نهو الجواب هناك فتدبر **قوله** على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف هذا يدل على ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق
لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الاخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من
حيث صورها وهياتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى البعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح
المفتاح للفاضل الجلبي وفيه بحث اما اولا فلان تعريفه علم الصرف في صدر كتابه مشتمل على علم الاشتقاق قطعا
وكذا سياق كلامه فيما يليه واما اطلاق اسم العلم على جزيه فليس ببديع ونظيره **قوله** ولما كان تمام علم النحو يعلي الحد والاسناد
مع ان اسم المجموع المركب من مباحث التصورات والتصديقات هو علم الاسناد لا غيره واما ثانيا فلا نتعاضد بالكلمات
المغيرة عن اصلها بالابدال ونحوه كما يقال قال اصله قول فان هذا من علم الصرف مع ان فيه البحث عن انتساب احدهما الى الاخر
بالاصالة والفرعية فان دفع باشتراط ان يكون كل من الاصل والفرع مستعملا في الكلام ولا استعمال لقول تم لا عاد النقض بالبحث
عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين امليت واملت الواقع في علم الصرف فان الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى فليملل الذي
عليه الحق والمخلص ان يراد الاصالة والفرعية المخصوصتان اي التي بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجدان بين امليت واملت لاتحاد
معناهما بخلاف الفعل والمصدر فليتدبر **قوله** كالجهر والهمس والشدة والرخاء والتوسط بينهما وغير ذلك النفس الخارج الذي
هو وظيفة حرف ان تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجري معه
كان مهموسا والشدة ان ينحصر صوت الحرف عند اسكانها في مخرجها انحصارا تاما فلا يجري والرخاوة ان يجري الصوت جريا
تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار والجري وامثلة الكل مذكورة في مبحث الفصاحة **قوله** لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق
الحكمة لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتاتى في بعض الكلمات كما ذكره و
اما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات **قوله** كالنزوان والحيدى
النزوان خراب الفحل والحيدى صفة مشبهة من حاد اي مال يقال حمار حيدى اي مايل عن ظله لنشاطه ومثلها الحيوان والخفقان
والجولان **قوله** للانفعال الطبيعية اللازمة وجه المناسبة ان هذه الافعال من اقوى الافعال لانها لا تحتاج في حصولها الى الغير كما
ان الضم من اقوى الحركات ولانها كالمضموم الى صاحبها **قوله** والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان الخ يريد انه مصدر ميمي بمعنى اسم

الفاعل

الفاعل اي الجايز او المفعول اي المجوز بها **قوله** وزعم المصنف ان الظاهر الخ اشارة الى ان الوجه الاول غير ظاهر ولذا قال
المصنف في الايضاح بعد نقله وفيه نظر ولعل وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل او المفعول خلاف الاصل لانه مجاز
واما المناقشة التي ذكرها الاقسرائي في صحة التجوز المذكور في المصدر الميمي بان المسموع منه في غيره من المصادر ولا يلزم من
صحته في غير الميمي صحته فيه فليس بشي لان المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها وتوجيه
على الوجه الذي ذكره وزعم انه هو الظاهر انه لا يلايم ما ذكر في التسمية بالحقيقة لفوات التقابل فان التسمية بالحقيقة لما كان
باعتبار ثبوت الكلمة في مكانها الاصلي لزم في مقابلتها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها وكان في لفظ الزعم اشارة
اليه هذا **قوله** واعتبار التناسب في تسمية شي الخ كان دفع سوال مقدر وهو انه يلزم مما ذكر ان يسمى الحقيقة بالمجاز ايضا لانها
ايضا طريق الى تصور معناها ووجه الدفع ظاهر **قوله** ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية اراد بالتسمية
اطلاق الاسم عليه كما انه اراد بالوصف اطلاق الصفة لا وضع الاسم كما يتبادر من العبارة وهذا ظاهر من سياق الكلام
قوله فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اي بحيث يحصل تمام معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها والا فيجوز جمع الانسان والفرس
في تعريف الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة **قوله** مرتجلا كان او منقولا او غيرهما المرتجل المنقول لا لمناسبة والمنقول
المنقول لمناسبة وغيرهما ما لا نقل فيه كالمشترك **قوله** وهو متعلق بقوله وضعت ليس المراد من تعلقه به ان يعتبر حدوث
الوضع في ذلك الاصطلاح والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وتقرر عليه في الاصطلاح والعرف عند ما استعمله
النحوي او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في
ذلك الاصطلاح ام لا **قوله** فلا بد من العلاقة العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوهما من المعاني وبالكسر علاقة السيف
والسوط ونحوهما من المحسوسات قيل وعكسه العوج والاما قوله تعالى لا ترى فيها عوجا ولا امتا فعلى ضرب من التاويل ثم
المراد من قوله فلا بد من العلاقة انه لا بد من ملاحظة العلاقة واعتبارها وهو ظ **قوله** وقد يكون مرتجلا الى اخره الخ
ايضا من اقسام الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون
حقيقة كما صرح به سابقا حيث قال وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وانما جعله ههنا
من اقسام المستعمل في غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار **قوله** والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي الخ اي معنى
مجازي غير فرد للموضوع له الاول بقرينة المقابلة والا فالفرد من حيث خصوصه معنى مجازي للكلي واطلاق الكلي عليه من حيث هو خصوص

Copyright © King Saud University